الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية

الدورة التشريعية الأولى

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب

في رأس مال البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

(2019 / 67)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 08 / 10 / 2020

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* **وثيقة شرح الأسباب،**
* **النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 28/ 01 / 2020

نائب الرئيس: علـــي الهرماســـــي **مقرر اللجنة:** فيصـــل دربـال

المقرر المساعد: هشام العجبوني **المقرر المساعد:** مريم اللغماني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 ديسمبر 2019
جلسة اللجنة: 22 جانفي 2020 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 28 جانفي 2020 **نائب رئيس اللجنة:** علي الهرماسي **المقرر:** فيصل دربال

أوّلا . تقديم المشروع:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على الترخيص للدولة التونسية في الاكتتاب في رأس مال البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصل 65 منه.

وتندرج هذه المساهمة في إطار مزيد دعم علاقات التعاون مع مختلف الشركاء من بينهم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والاستفادة قدر الإمكان من الفرص التي يُتيحها هذا البنك.

طبقا للإجراءات المعتمدة بالبنك، يمكن لكل دولة عضو ترغب في الانضمام إلى مجلس إدارة البرنامج والاستفادة من تدخلاته المبادرة بالاكتتاب في حدود مبلغ لا يقل عن خمسة مليون (5.000.000) دولار أمريكي يتم خلاصها على خمسة أقساط سنوية.

وقد تمّ بمناسبة اجتماع مجلس المحافظين المنعقد يوم 18 أفريل 2019 دراسة طلب انضمام تونس للبنك والموافقة على انضمامها على أن تتولى الاكتتاب في رأس المال وفقا لما تمّ ذكره سابقا ووفقا للشروط المضبوطة بالنظام الأساسي للبنك.

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الثلاثاء 21 جانفي 2020 خصصتها للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب. والنظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

ودار نقاش وضّح من خلاله النواب أنّ مشروع هذا المشروع يندرج في إطار مزيد دعم علاقات التعاون مع مختلف الشركاء والجهات المانحة من بينهم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والاستفادة قدر الإمكان من فرص التمويل التي يُتيحها هذا البنك على وجه الخصوص.

كما بيّن عدد من النواب انّ هذا البنك تم تأسيسه سنة 2014 ويضم أكثر من 35 دولة مساهمة وهو يهتم أساسا بدعم البنية التحتية لمختلف الدول الأعضاء. وأكدوا على ضرورة الاستفادة من الخدمات التي سيقدّمها للدولة التونسية من خلال التمويلات المرتقبة في مجال دعم البنية التحتية. وأوصوا بالعمل على تطوير وتنويع علاقات التعاون مع كل الجهات الممولة والمانحة وتوجيه القروض نحو الاستثمار والتنمية وخلق الثروة وتجنب سياسة الاقتراض الموجهة لدعم الميزانية لما لها من آثار سلبية في تعميق المديونية.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقرر**
علي الهرماسي	فيصل دربال